



تونس، في 4 2 جانفي 2019

بيان

تبعاً للإفادة التي قدّمها السيد الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الثانوي أمام لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بمجلس نواب الشعب بتاريخ اليوم 24 جانفي 2019، والتي اتهم فيها مصالح وزارة التربية بجملة من تهم الفساد، يهّم الوزارة أن تقدّم إلى الرأي العام التوضيحات التالية:

- أفاد السيد الكاتب العام أنه تمّ صرف 40 مليون دينار تحت عنوان مقاومة الإرهاب في حين لا وجود لأيّ أثر لذلك "على أرض الواقع". والحقيقة أنّ المبلغ الذي تمّ تخصيصه لوزارة التربية في إطار الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الإرهاب يقدر بـ 20 مليون دينار (وليس 40 مليون دينار) وأنّه تمّ بالتنسيق مع رئاسة الحكومة توزيع هذه الاعتمادات على 3 مشاريع وهي:

- تسييج عدد من المدارس الابتدائية بالمناطق الحدودية ومناطق أخرى وتمّ على هذا الأساس برمجة تسييج مجموعة من المدارس مدرجة بجهات جندوبة وسليانة والقصرين والكاف وسيدي بوزيد ومدنين والقيروان بكلفة جمليّة تقدر بـ 2.6 مليون دينار وأنجزت الأشغال بالكامل.
- إحداث مركّبات رياضيّة وترفيهيّة نموذجيّة بجهات سيدي بوزيد والقصرين ومدنين وقابس وتونس للتصدي للاستقطاب الإرهابي بكلفة جمليّة تقدر بـ 13.8 مليون دينار وقد تمّ إنجاز الأشغال وهذه المركّبات جاهزة.
- تجهيز المبينات والمؤسّسات التربوية بكاميرات المراقبة في حدود كلفة تقدر بـ 3.5 مليون دينار وهو مشروع يشمل 348 مؤسّسة.



- أفاد السيد الكاتب العام للجامعة أنّ الوزارة قامت بصرف 900 مليون دينار لشراء لوحات رقمية بقيت مهملة بالمخازن والمؤسسات التربوية ولم تُستعمل والحال أنّ المبلغ الذي خصّصته الوزارة لاقتناء لوحات رقمية في إطار برنامج نموذجي شمل 52 مدرسة ابتدائية لم يتجاوز 3.1 مليون دينار وأنّ اللّوحات الرقمية المعنية تستغلّ يوميًا في هذه المؤسسات. هذا ولم تقم مصالح الوزارة باقتناء لوحات رقمية أخرى، كما أنّه لا وجود للوحات رقمية مهملة بمخازنها.

وتبعًا لما سبق، فإنّ وزارة التربية ستتولّى إحالة الملفّ على النيابة العمومية لطلب فتح بحث تحقيقي حول هذه التّهم الخطيرة والمقدّمة في إطار إفادة أمام جهة رسمية وذلك لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم في حالة ثبوتها. أمّا في حالة ثبوت تجرّدها طلب إثارة التتبعات الجزائية القانونية على أساس التّلب والإيهام بجريمة.

